الباب الرابع

أمريكا والنووى العربي

obeikandl.com

obeikandl.com

السياسة النووية للولايات المتحدة

هل يمكن أن تساعد اتفاقيات الحد من التسلح ؟ يرى المدافعون عن الحد من التسلح النووي أن ذلك يُظهر التزام الولايات المتحدة بعملية نزع السلاح،وهذا هام لمنع انتشار التسلح عالميًّا كما أن منع الانتشار يساعد في الحد من إمكانيات الإرهابيين للسيطرة على الرءوس الحربية ومخازن المواد الانشطارية وتعد سياسة الحد من التسلح وسيلة للحد من التوتر في العلاقات الاستراتيجية مع الصين وروسيا.

وعن العقيدة الأمريكية لاستخدام السلاح النووي، فإن هناك أكثر من عقيدة منها أن يكون استخدام الولايات المتحدة للأسلحة هو الملاذ الأخير، والمحافظة على قدر أكبر من الغموض في استجابة الولايات المتحدة لمجموعة متنوعة من الأحوال والأسباب فضلاً عن الالتزام الأمريكي بالحد من التهديد باستخدام سياسة الردع النووي والإعلان عن استخدامها في حالٍ معينة وحول مدى تأثير السياسة الأمريكية على الانتشار النووي هناك اختلاف حول ما إذا كان للسياسة الأمريكية دور كبير في التأثير على انتشار الأسلحة النووية والدعم الشامل لنظام منع الانتشار النووي فالولايات المتحدة تحاول أن تضغط على الدول للحد من طموحاتها والضغط على أربع مجموعات مستهدفة لمنع انتشار التسلح النووي وهي الدول التي تمتلك أسلحة نووية معترف بها، والدول التي

لديها طموحات نووية مثل إيران وكوريا الشمالية، الدول المحيطة أو المهددة من قبل الدول النووية والتي قد يكون من بينها حلفاء الولايات المتحدة وأصدقاؤها،وأخيرًا الدول التي قد تساعد المجتمع الدولي في الضغط على الدول التي تقع في المجموعة الثانية.

وعليه يمكن لإدارة الرئيس الأمريكي أن تقرر طرق معالجة منع انتشار التسلح النووي، والحفاظ على حظر انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ نظام فعال لمراقبة الصادرات وغيرها من التدابير، ومن جانبها فإن الولايات تسعى ليكون لديها تأثير مباشر على الدول التي لديها طموحات لامتلاك أسلحة نووية وجلُّ المحللين يرون أن لدى تلك الدول دوافع إقليمية ومخاوف أمنية لذلك فهي تسعى لامتلاك أسلحة نووية،لهذا فإن الولايات المتحدة لديها مخاوف من تلك الدول حتى وإن كانت لديها فقط أسلحة تقليدية، ولذلك فإن الولايات المتحدة تحاول لعب دور أكبر في ضبط النفس، والتأثير على تلك الدول عبر سياساتها والتركيز على ضمان عدم انتشار سباق التسلح النووي، وإعطاء الضمانات الأمنية لحلفاء أمريكا للتصدي لمنع انتشار التسلح النووي على نطاق أوسع وتخشى الولايات المتحدة من انهيار نظام منع انتشار التسلح النووي، خاصة بأنه ليس لدى الولايات المتحدة ضمانات للالتزام بالمادة السادسة من معاهدة حظر انتشار التسلح النووي فمثلاً برنامج

الهند النووي هناك خلافات حول دعم هذا البرنامج أو خفض التعاون مع الهند في برنامجها النووي المدني، كذلك فإن فوائد التعاون في الطاقة النووية المدنية يفوق الآثار السلبية لعدم انتشار الأسلحة، ويمثل ذلك الحد الفاصل فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة عدم انتشار التسلح النووي .

أمريكا تضغط لعدم الترحيب باتفاق تبادل الوقود النووي

أكدت مصادر عليمة في عواصم عربية للمنار أن الإدارة الأمريكية حذرت دول معسكر الاعتدال من الترحيب بالاتفاق حول تبادل الوقود النووي الذي أعلن عنه في طهران بعد محادثات بين رؤساء تركيا وإيران والبرازيل وقالت هذه المصادر أن واشنطن طلبت رسميا من هذه الدول عدم إعلان موقف رسمي من جانبها حول هذا الاتفاق، وأن هذه الدول قد التزمت بالفعل بالنصيحة الأمريكية التي تحمل في طياتها تهديدا واضحا.

النووى العربى عجز أم منع؟

عندما نعلم أن أكثر من ٦٠ %من المخزون النفطي العالمي يوجد في الأرض العربية وأن أضخم احتياطي من الغاز الطبيعي يمتلكه العرب وأن ألمع العلماء والخبراء في شتّى قطاعات الصناعة والتكنولوجيا من

أصول عربية وأن الدول العربية من المحيط إلى الخليج تحتل موقعا استراتيجيا حيويا وتحتضن أعرق الحضارات وظهرت فيها النبوات والرسالات السماوية نفهم لماذا ينصبّ اهتمام القوى العظمى في العالم على هذه الرقعة من الأرض.

وعلينا ألا ننسى سلسلة الأعمال والممارسات التي أتتها القوى الاستعمارية من أجل تمزيق أوصال الوطن العربي والحيلولة دون تحقّق وحدته التي تدعمها وحدة العقيدة والتاريخ واللغة والأرض وقد أفلح الغرب في حرماننا من امتلاك السلاح النووي الذي كنا ولا نزال قادرين على صنعه ونملك له العقول وأهمّ المواد التي يحتاجها ولكن العديد من الدول العربية تراجعت عن برامجها النووية بعد الحرب على العراق ووصل السخاء ببعضها حدّ إعلان التوبة عن مجرّد التفكير في إجراء بحوث نووية وسلّم الوكالة الدولية للطاقة الذرية كل برامجه المعلنة والسرية خوفا من سخط أمريكا عليه وربما صار من المحرّمات الحديث عن نشاط نووي وكانت بعض الأقطار العربية ومنها مصر قادرة على تحقيق قفزة نوعية في هذا المضمار.

إن هذا الحرمان غذّته إرادة العجز التي انتهجتها الأقطار العربية استجابة لرغبة القوى العظمى التي تحرص على تأييد التبعية في الوطن العربي وحرمانه من جني ثمار الطاقة النووية المستعملة للأغراض السلمية وللتنمية والأقطار العربية تستنزف أموالا لا حصر لها في سبيل

سد الحاجة إلى الطاقة وتُضيع كميات هامة من النفط في توليد الطاقة في حين لو استعملت الطاقة النووية في كثير من الصناعات وفي توليد الكهرباء مثلا لتمّ إدخال البلايين من الدولارات لأنّ الطاقة النووية توظفها الدول المتقدمة وتحرم الشعوب النامية والطامحة إلى توظيفها فى خدماتها التي تعتبر زهيدة التكلفة بالمقارنة مع الطاقة المستخرجة من البترول ومشتقاته.

معنى هذا أن السلاح النووي هو سلاح للأغنياء لمواصلة نفوذهم وهيمنتهم على الفقراء؟ليس هذا فقط بل إن الطاقة النووية هي سلاح الفقراء لكنه سلاح تحتكره الدول المتقدمة وتصرّ على رفع العصا لجلد المصرين على استخدام النووي في مجال توليد الطاقة وتشغيل المؤسسات الصناعية مثل إيران التي تمضي قدما في اتجاه استثمار الطاقة النووية في مجال التنمية السلمي وليس حرمان العرب من السلاح النووي أقل أهمية من حرمانهم من تكوين جبهة قوية يحسب لها ألف حساب ولكن لماذا لا تجازف بعض الدول العربية مثلا وتفعل مثل إيران أم أن كل ما في الأمر أن هناك مؤامرة تستهدف العرب دون غيرهم؟ إن الكفاءات العربية المنتشرة في المراكز النووية العالمية قادرة على تحقيق هذا الحلم ولكن لو قدّر لعشرات العلماء الغيورين أن تسوّل لهم أنفسهم بعث صناعة نووية في أحد البلدان العربية هل يمكن التنبؤ بحجم العقاب والمراقبة التي ستواجه هؤلاء؟

إننا محرومون من الاتحاد ومن بناء دولة وطنية ذات سيادة ومناعة واستقلال ومن تحقيق اكتفاء ذاتي في مجالات عديدة وحتى نفطيّا فإنه يصدّر بأثمان بخسة بالمقارنة مع ما ندفعه لاستيراد مشتقات النفط ذاته إننا إزاء خطوط حمراء وضعت أمامنا فإن احترمناها كان رضا أمريكا علينا منتهى الأمانى وإن اخترقناها كرّست كل الجهود لإحباط أي تقدّم في وطننا ولإجهاض الحلم العربي.

النووي الاسرائيلي والصراع العربي

الحكام العرب لازالوا مغيبون ضمن منظومة صهيو أمريكية تعمل علي توظيف الفكر الماسوني العالمي بطرق شتى منها توظيف الحكام العرب لخدمة النظام العالمي بطرق كثيرة ولكن في خلال هذه السنوات تم تطوير أساليب التعامل مع الحكام العرب ليستطيعوا البقاء في الحكم لاستمرار الصهيو أمريكية العالمية ومنها كيفية كراهية العرب لبعضهم وشق الصفوف بين حماس وفتح والسنة والشيعة وتطوير فكر النظام المصري وبعده عن الشعب عن طريق خلق رعب من إيران وتحويل القضية من فكر سياسي إلي منهج ديني ليستطيعوا تأكيد الانشقاق والفرقة ولكن علي الشعوب العربية أن تبدأ في التعامل مع الملف النووي الإسرائيلى بإيجاد البديل الفعلي لهذا الملف بين العرب .

أن إسرائيل لديها أسلحة نووية وإن كان يحلو لها أن تستمع إلى هذه التكهنات دون أن تؤكد أو تنفي ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتقد أنها دولة نووية، فكيف يتعامل العرب معها؟ إذا افترضنا أن هذا السلاح خطر على العرب، فإن هناك ثلاثة مناهج مطروحة أمام العرب في هذا الشأن المنهج الأول هو الإلحاح على إسرائيل بصور مختلفة في المجال النووي، تارة لنزع سلاحها وتارة لضبط استخدامه من خلال الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي مع التمسك بالمطالبة بإخلاء المنطقة من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل.

السيناريو الأول : هو التسلح النووي العربي المقابل.

السيناريو الثاني : هو التركيز على انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار.

لكن هل أي من هذه المناهج يوفر للعرب الأمن إزاء السلاح النووي الإسرائيلي خصوصًا بعد فصول الهمجية الإسرائيلية التي صبغت تاريخ الحركة الصهيونية، بحيث بدا احتمال استخدامها للسلاح النووي أمراً وارداً، بل إنها هي نفسها هددت باستخدامه بعد عجزها عن التغلب على المقاومة الباسلة لحزب الله والمقاومة الفلسطينية والنضال العراقي؟

وحتى الآن ركز الموقف العربي على أن حيازة إسرائيل لأسلحة نووية حتى لو لم تعترف بذلك يشكل خطراً عليهم وأداة لابتزازهم

السياسي، بينما تقول إسرائيل إنها تمتلك كل أنواع الأسلحة ليس حباً في حيازتها ولكن لأنها تشعر بخوف جارف من العرب وأن الشعور بالأمن مسألة ذاتية لا يمكن أن تحلها تعهدات أو معاهدات أو ضمانات خارجية، وهي لا تخفي أن السبب في هذا الشعور أنها غُرست في هذه المنطقة وتعلم جيدًا أنها اغتصبت أراضي غيرها وابتدعت شرعية دولية خاصة بها عندما تم تقسيم فلسطين بين المهاجرين وأصحاب الأرض، ناهيك عن الأساطير التي تحشدها الدعاية الصهيونية لتبرير هذا الاغتصاب التاريخي ولذلك فإن كل محادثات ضبط التسلح في المنطقة والقضايا الأمنية لم يكتب لها النجاح وعلى رغم تسليم العرب بخطورة السلاح النووي الإسرائيلي، فإنهم يقنعون أنفسهم بأن استخدامه مستحيل، فلم يحدث أن استخدم سلاح نووي منذ عام ٤٥ وأن استخدامه وبال على إسرائيل قبل العرب.

كذلك ظهر اتجاه في العالم العربي يهون من شأن هذا السلاح ويعمق بذلك المنطق الإسرائيلي وهو أن العبرة بمن يستخدم السلاح ويحوزه وبحكمته في التعامل معه وليست العبرة بمدى خطورة السلاح هذا المنطق هو الذي دفع واشنطن إلى تعظيم خطورة أسلحة صدام حسين المزعومة تبريراً لغزو العراق، كما أن المنطق هو نفسه الذي حول مصادر تهديد الأمن القومي من إسرائيل إلى العراق الذي اعتدى بالفعل على الكويت، ثم ظهر اتجاه آخر، اعتبر أن إيران وسلاحها النووي

أخطر من إسرائيل مستنداً إلى نفس المنطق الإسرائيلي، وربما أضاف أنصار هذا الاتجاه أن مطامع إسرائيل أصبحت محصورة في فلسطين، بينما مطامع إيران،وإن اتجهت صوب الخليج، إلا أنها تتبنى أيديولوجية دينية خطرة وطبعاً لم يذكر هؤلاء في مجال المقارنة أن إسرائيل تعمل وفق مشروع صهيوني وأنها تتبنى أيديولوجية علمانية عنصرية تستهدف العالم العربي كله بعروبته وإسلامه وصداقاته وتحالفاته، كما نسي الجميع أنه ما دام العالم العربي جثة هامدة، فإن الجميع سيستهدفونه، فالعيب في العالم العربي وليس في الأمم التي تتكالب عليه والغريب أن العالم العربي كله انضم إلى معاهدة منع الانتشار ولم يكن السلاح الإسرائيلي جزءاً من حساباته، على رغم أن هذا الموضوع عرف طريقه إلى مؤتمرات القمة العربية لسنوات عدة ويبدو أن السلام المصري - الإسرائيلي ثم قمة مدريد للسلام افترضت أن قوة إسرائيل وتناميها هما من المعطيات السياسية والإستراتيجية في المنطقة ما دام السلام الشامل وفق الرغبات الإسرائيلية لم يتحقق، وفهم العالم والعرب معاً أن الصيغة التي ابتدعها العرب بأن السلام خيار استراتيجي تعني الهدوء وعدم التسلح وعدم منازعة حق إسرائيل في التسلح والقبول بكل ما تجود به عليهم.

لابد أن نعترف بأن قضية التسلح النووي الإسرائيلي لم تخضع لمناقشات عربية جادة أو تصور عربي جاد،انسجاماً مع المنطق

السابق، أن السلام خيار استراتيجي لعل ذلك يستجدي عطف العالم على كتلة عربية تستطيع مادياً وبشرياً أن تستخلص حقها من غاصب يستقوي بغيره، وتثير الرثاء عند العدو والصديق الذي لم يستطع أن يصدق أن مئات الملايين من العرب ووراءهم أكثر من بليون مسلم سلموا لكيان غاصب مهما كانت مصادر قوته، كما لا يستطيع أن يفهم هذا التناقض بين الموارد المادية الهائلة في الجانب العربي الذي يعيش معظم شعوبه على الكفاف بينما وصل متوسط دخل الفرد الإسرائيلي حتى منتصف عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤ ألف دولار في السنة، وتحتل إسرائيل في تقارير التنمية الإنسانية والبشرية العالمية رقم ١٧ بينما مصر أكبر الدول العربية وأغناها بالموارد البشرية والمادية تحتل رقم ١٦٥ وهي حقيقة كان يجب أن تدفع إلى دراسة أسباب هذا التراجع الفظيع في الوضع المصري الداخلي و الخارجي وكيفية الصمت الشعبي المصري علي ذلك وانسجاماً مع هذا الموقف العربي وقصة السلام الاستراتيجي التزم العالم العربي بضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل لدى جميع الدول بما في ذلك إسرائيل وقبل العالم العربي نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل في قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في مارس ١٩٩١ على أساس أن الخطوة التالية ستكون نزع سلاح إسرائيل وكانت واشنطن والعالم العربي يدركان أنه في تلك الفترة فإن سلاح صدام حسين هو الأخطر على منطقة الخليج بعد أن تم احتلال

الكويت بالفعل مما أعطى حجة قوية لتيارات في العالم العربي لكي تؤكد انتقال مصدر التهديد من إسرائيل إلى العراق، ثم ينتقل المصدر بعد ضياع العراق الآن إلى إيران ويعلم العالم العربي جيداً أن الخط العربي القاضي بتجريد المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل عنوان فضفاض، ولم يدرك البعض أن فكرة الأمن القومي العربي ترتبط بوجود مصادر تهديد متفق عليها لمصالح أمنية مشتركة، ولذلك أصبح لكل دولة أو لكل منطقة بشكل عام خصوصاً الخليج نسق أمني مختلف بمصالح أمنية متباينة بعد أن سقطت نظرية الأمن القومي العربي في الكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١.

كما يعلم العالم العربي أن للأمن الإسرائيلي، بما في ذلك أمن المشروع الصهيوني، حساباته وأهمها انكماش نظرية الأمن القومي العربي وانعدام تصور عربي عام لتناول الملف النووي الإسرائيلي، وأن التزام العرب بعدم التسلح يرضي إسرائيل تماماً وينسجم مع مخططاتها الاستراتيجية، بل أصبح الخط العربي الذي كان يأمل أن ينظر العالم إليه باهتمام قيداً على العالم العربي رغم أنه لا يفكر في كسر هذا القيد الاختياري.

ركز الموقف العربي على أنه طالما أن العالم العربي طرف في معاهدة منع الانتشار النووي فيجب على إسرائيل أن تنضم هي الأخرى إلى

المعاهدة، ولكن هناك فرق في المركز القانوني بين الدول العربية وإسرائيل أمام هذه المعاهدة، فالدول العربية غير نووية ومن حقوقها أن تحصل على ضمانات بعدم الاعتداء عليها من الدول النووية وأن تيسر لها الدول النووية الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفي هذا الإطار لا تكف الدول العربية عن المطالبة في جميع المناسبات بانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي، كان أحدثها في ٢٠٠٦/٩/٢٣ عندما قدمت المجموعة العربية في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الانضمام للمعاهدة، ولكن تصدت كندا للمشروع العربي ودفعت المؤتمر إلى تأجيل مناقشة الموضوع على أساس أن المناسبة هي الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة وبالطبع لم تكترث إسرائيل للفقرة التي اعتاد المؤتمر السنوي للوكالة أن يضمنها بيانه الختامي والتي تدعو إسرائيل إلى الانضمام حتى يكون لمعاهدة منع الانتشار العالمية المطلوبة واللازمة لوضع سياسة أمنية مناسبة في المجال النووي.

فما أثر انضمام إسرائيل إلى المعاهدة على القضية النووية الإسرائيلية؟

إن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة نووية يكرس وضعها، وتعلم إسرائيل جيداً أن التزامات المعاهدة قصاصة ورق لا توفر لها أمنًا ولا تلزمها بتأمين غيرها إذا تعارضت مع مطامعها السياسية.

معنى ذلك أنه إذا استجابت إسرائيل للمطالب العربية وانضمت إلى المعاهدة، وهو أمر شجعته واشنطن على سبيل الاختبار والمناورة وسحبته في مايو ٢٠٠٦، فإن ذلك سيجعل وضع إسرائيل أفضل كطرف، ولكنه لن يحل المشكلة وهي تسلح إسرائيل وعدم تسلح العرب وأغلب الظن أن العرب لا يعرفون ماذا يريدون كمجموعة ولا تعرف دولهم فرادى ماذا تريد ما دامت علاقاتها بواشنطن تستغرق كل علاقاتها واهتماماتها هل البديل هو تسلح إحدى الدول العربية نيابة عن العالم العربي نووياً حتى يمكن تحييد السلاح النووي الإسرائيلي.

ولقد أعاد فيلم وثائقي بثته القناة الثانية الإسرائيلية عن مفاعل ديمونة مؤخرا، الآثار السلبية لهذا المفاعل على سكان جنوب الأردن وكشف البرنامج الذي استضاف مسئولين في المفاعل وخبراء عن تصدعات جديدة في مباني المفاعل بفعل انتهاء عمره الافتراضي، وتطرق إلى تقاعس تل أبيب المستمر عن إغلاقه، ومنع الهيئات الدولية من إجراء عمليات التفتيش الدوري عليه.

وكان الخبير النووي الإسرائيلي مردخاي فانونو، حذر الأردن عام ٢٠٠٤ من إشعاعات المفاعل النووي الإسرائيلي ديمونة الذي لا يبعد

سوى ١٥ كيلومترا عن محافظات جنوب الأردن، وأكد حينها أن الأردن معرض لخطر كارثة بسبب تآكل مباني المفاعل وتقادمها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن فعنونو قضى سنوات في السجون الإسرائيلية بتهمة كشف أسرار إسرائيل النووية.

وأكد الخبير البيئي الأردني سفيان التل، أن عددا من التقارير الغربية حذرت خلال السنوات الماضية من خطر مفاعل ديمونا على المناطق المحيطة به وأن الإشعاعات النووية المتسربة منه تؤثر على سكان المناطق المجاورة وضرب مثلا بتقرير للخبير الأمريكي هارولد هاو الذي حصل على وثائق من داخل المفاعل وحلل صوراً لطائرات تجسس روسية واستنتج في تقريره أن هناك دلالات على تسرب كبير للإشعاعات وتآكل في البيئة المعدنية التي تغلف المفاعل بسبب مستوى الإشعاع العالي وشدد التل على وجود أضرار جسيمة في جسم المفاعل بسبب الإشعاع النيتروني، وأشار إلى تقرير نشر في مجلة إنتلجنتس ريفيو المتخصصة في المسائل الدفاعية، تحدث عن معلومات مشابهة وبين أن النيترونات تحدث فقاعات في الخرسانة فتؤدي إلى التصدع، مرجحاً دخول النفايات النووية الإسرائيلية إلى الأردن حيث تم اكتشاف بعض الحالات وبقيت فترة طويلة في ميناء العقبة، دون أن يحدد متى كان الأمر، منوهاً إلى أن إسرائيل ترفض فحص المياه في تلك المناطق واعتبر الخبير البيئي أن المفاعل النووي الإسرائيلي القابع في صحراء

النقب يشكل التحدي الأكبر والخطر الأشد للمحافظات الفلسطينية القريبة من المفاعل والمحافظات الأردنية،وأن الرياح التي تحمل سمومه إلى مواقع عديدة لمدن جنوب الأردن (الطفيلة والكرك والشوبك ومعان والبتراء بالإضافة إلى منطقة غور الصافي ووادي عربة)، وذلك تبعا لموقع المفاعل ومحطات التحويل المحيطة به والمداخن خاصته والواقعة شرقي ديمونة هي الأقرب إلى حدود الأردن في جنوبه ورأى التل الذي عمل لدى الأمم المتحدة لعدة سنوات، أن السكوت الرسمي على الآثار السلبية لمفاعل ديمونة على المواطن الأردني عائد إلى رغبة الحكومة الأردنية بالاهتمام بالمصالح مع تل أبيب بدل اهتمامها بالبيئة المحلية وصحة شعبها وفق ما يرى، منوهاً إلى أنه لا يوجد أي تقرير صادر عن جهة رسمية أردنية يشير إلى خطورة هذا المفاعل بل كلها تقارير عالمية وتشير إحصاءات طبية، إلى ارتفاع مستوى الإصابة بأمراض السرطان بين سكان الأردن، ويتداول السكان المحليون فيما بينهم معلومات تشير إلى تورط مفاعل ديمونة فى تلك الإصابات، إلا أن محمد الطراونة مدير السجن الوطني للسرطان في الأردن، نفى تلك الأنباء، وأكد على أن معدل الإصابة في السرطان في بلاده مازال عند حدوده الطبيعية، نافيا أن تكون بلاده في مرمى التسرب النووي الإسرائيلي.

مفاعل ديمونة الإسرائيلي شيد عام ١٩٥٨ باتفاقية دعم فرنسية

أمريكية لتل أبيب، وبدأ العمل والإنتاج في شهر ديسمبر ١٩٦٣، ويتكون من ٩ مباني تنتج منشآتها النووية الليثيوم والبلوتونيم (الذي يعد تخصيبه من أخطر العمليات في العالم فكل ١ كيلوجرام ينتج ١١ لترا سائلا مشعا وساما)، واليورانيوم المشع (الذي استهلك منذ تأسيسه ١٤٠٠ طن من اليورانيوم الخام)، والبريليوم بالإضافة إلى الترينيوم

دفن نفايات تل أبيب غرب العراق وفلسطين

انتشار السرطان والعقم فى قرى جنوب الخليل يرجع لإشعاعات نووية من مفاعل ديمونة وهو ما يشكل تهديدًا خطيرًا للبيئة والمياه والإنسان ليس في العراق فحسب وإنما في سوريا باعتبار أن المنطقة التي ستدفن فيها هذه النفايات النووية تقع قريبة من الحدود العراقية مع سوريا ٠

وأعاد ذلك إلى الأذهان ما تردد في فترة حكم جعفر النميري للسودان عن أنه تم إبرام اتفاق بينه وبين الأمريكان، بحيث يسمح لهم بدفن النفايات في إحدى الغابات السودانية التي تم تحديدها من قبل الطرفين وهناك تحذيرات كثيرة من احتمال تعرض بغداد لتلوث إشعاعي خطير، بعد الانتشار السريع لكميات كبيرة من النفايات المشعة من مواقع تخزينها داخل مبنى هيئة الطاقة الذرية العراقية وفي محيطها، إلى كثير من البيوت والأحياء السكنية المجاورة والقريبة، كما أن هناك تأكيدات بأن موجة السلب والنهب الواسعة، التي سببها غياب السلطة المركزية،

وموقف اللامبالاة الذي وقفته القوات الأمريكية، قد طالت مقر الهيئة وشملت المقر ومحتوياته النووية .

في يونيو ٢٠٠٤، وجه أهالي وسكان منطقة السلمية التابعة لمحافظة حماه السورية رسالة للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والبيئة في الوطن العربي والعالم وناشطي حقوق الإنسان والبيئة والمنظمات المدنية في العالم طلبوا فيها وضع موضوع النفايات النووية تحت الضوء والتوجه للمؤازرة والمساعدة وجاءت هذه الرسالة بعد جلسة مجلس الشعب السوري التي انعقدت في اليوم الأخير من سنة ٢٠٠٥، والتي أكد خلالها الكثير من أعضاء مجلس الشعب السوري ومنهم رئيس اتحاد الفلاحين وجود نفايات نووية مدفونة ضمن الأراضي السورية في بادية تدمر، ويستمد هذا الموضوع خطورة بالغة من الناحية الصحية والبيئية على الشعب السوري بشكل عام وعلى أهالي المنطقة بشكل خاص، نظراً لقرب المنطقة الجغرافي من مكان الدفن المفترض تؤكد تقارير لمنظمات حماية البيئة الدولية أن إسرائيل تدفن جزءًا من نفاياتها النووية، في ٢٠ موقعًا على الأرض السورية المحتلة من الجولان السوري المحتل، أبرزها موقع نشبة المقبلة الواقعة في أعالي جبل الشيخ، وإلى جانبه الغربي وضعت مراوح هوائية ضخمة، تزيد سرعتها عن ١٠٠ كلم \ساعة، تشغلها في حالة تسرب تلك الإشعاعات في الهواء، وتحويلها إلى جهة الشرق من حدودها حماية لسكانها من التلوث .

إن مخاطر تلك النفايات النووية في الجولان، والطريقة التي تدفن بها، تكمن في عمرها الزمني حيث لا يتعدى ٣٠ إلى٥٠ عام، تتصدع بعدها تلك الحاويات الزجاجية أو غرف الأسمنت المسلح، نتيجة الظروف المناخية والطبيعية، وبعدها تخرج هذه المواد المشعة وتنتقل خلال التركيبات الأرضية بواسطة المياه الجوفية، وينجم عن هذه التصدعات تسرب مادة اليورانيوم المنضب، ذو التأثير الكارثي العالي، وهو من العناصر الثقيلة التي تدمر وظائف الكبد والكلى والجهاز التنفسي، وتسبب الوفاة أو التشوه الجيني، وذرة واحدة منه تكفي للإصابة بمرض السرطان القاتل، وإلى فقدان خصوبة التربة، وقتل الحيوانات ، والنبات واختفاء بعض أنماط الحياة البرية، والى تلوث مصادر المياه، وتدهور صحي خطير يتفاقم تدريجيًا، يسبب أمراض خطيرة ليس على من يلمسها أو يشمها فحسب، وإنما على الأجنة المستقبلية للكائنات الحية التي تعيش في محيط الإشعاع ووفقًا لتقارير إسرائيلية ودولية فقد تم تنفيذ خطة إسرائيلية بموجبها أقامت تل أبيب شريط نووي، من صوامع نووية وعشرات الصواريخ المزودة برؤوس نووية، وذلك لتلغيم حدود الجولان، على طول خط وقف إطلاق النار، الفاصل بين سوريا وإسرائيل بقنابل نيترونية ، وألغام نووية تكتيكية ، ومواد مشعة أخرى قابلة للانفجار، وأطلق على هذه الخطة اسم مقلاع داوود ، حيث تدمر في محيط تأثيرها الإشعاعي - في حال انفجارها - كافة الكائنات الحية،

وتشرف على تنفيذ هذه الخطة وحدة مختارة ، من الصناعات العسكرية الإسرائيلية تسمى وحدة ميتار حيث يجري عملها بشكل سري غير خاضع لأي رقابة أو معايير أمان دولية، وتقضي الخطة أيضا، بإعلان حالة طوارئ قصوى،لدى سكان المستعمرات الإسرائيلية، لنقلهم إلى ملاجئ آمنة في الداخل الإسرائيلي، في حال حدوث أي تسرب .

نفايا نووية فى فلسطين

قامت اسرائيل في عام ١٩٨٧ بدفن نفايات صلبة في أراضي قرية عزون قرب قلقيلية، وفي وقت لاحق تم اكتشاف كميات كبيرة من النفايات السامة من بقايا كيماوية بالقرب من قرى عزون وجيوس وتل صوفين القريبات من قلقيلية .

وفي عام ١٩٩٩ تم اكتشاف ٢٥٠ برميلا تحتوي على مواد سامة مجهولة ومهربة من إسرائيل إلى قرية أم التوت في جنين، كما تم الكشف بعدها عن إنشاء مكب للنفايات الصلبة بالقرب من مستوطنة يافيت في غور الأردن بعد نقله من منطقة العفولة داخل إسرائيل .

وفي منتصف عام ٢٠٠٤ حذر المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خطورة الإشعاعات النووية الصادرة عن مفاعل ديمونا الإسرائيلي الموجود في صحراء النقب في فلسطين المحتلة، وجاء في مذكرة عممها على الدول العربية أن هذه الإشعاعات تؤثر بصورة سلبية ومباشرة على كافة الكائنات الحية سواء الإنسان أو الحيوان أو النبات أو

حتى في المناطق القريبة من المفاعل .

إن العديد من الدراسات والأبحاث التي أجرتها مراكز الرصد لمتخصصة أكدت وجود تسرب إشعاعي نووى من مفاعل ديمونا النووي الإسرائيلي اثر تعرض المفاعل لمشكلات وأعطال فنية مؤخرًا بسبب انتهاء فترة العمر الافتراضي للمفاعل النووي ومن ضرورة قيام الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة باتخاذ إجراءات فاعلة لدرء الإخطار الناجمة عن مفاعل ديمونا الإسرائيلي بعد ان أصبحت هذه الدول عرضة للتأثر بتلك الإشعاعات .

أمريكا وراء توقف البرامج النووية العربية

إن أمريكا لم تكن لتدع العرب يملكون السلاح النووى حتى لا يخل ذلك بنظريتها التى تتطلب أن تكون إسرائيل الأكثر تفوقاً فى المنطقة وفى سبيل ذلك لم تترك مفاعلا نوويا عربياً إلا وسعت لتدميره أو إيقافه وهو ما سنعرضه فيما يلى:-

برنامج مصر النووى

قال الدكتور منير مجاهد، الخبير النووي ومستشار هيئة المحطات النووية، أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت وراء توقف البرنامج النووي المصري، فى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وليس - كما

يشاع - حادث تشرنوبل النووي الذى وقع عام ١٩٨٧، وأن النظام السابق اتخذ من هذا الحادث شماعة لتأجيل ووقف تنفيذ هذا البرنامج، الذى تم تخصيص أرض الضبعة لتنفيذه منذ عام ١٩٨١ وأن بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، أصدر بيانًا له في النصف الثاني من الثمانينات، أكد فيه أن مصر دولة مفلسة ولا ننصح أحدا بتمويل برنامجها أو مشروعها النووي وأن مافيا الأراضي التي كانت مدعومة من لجنة سياسات الحزب الوطني المنحل تسببت في تعطيل البرنامج منذ عام ٢٠٠٦، مشيرًا إلى أنها تحاول حاليا القضاء على الحلم النووي المصري بإثارة أهالي الضبعة ضد المشروع ووصف مجاهد الدعوة للاستيلاء على موقع المحطة النووية بالضبعة(١) بأنها دعوة خبيثة تستهدف القضاء على البرنامج النووي المصري، مؤكدا أنه لا يمكن الجزم بصلاحية أي موقع آخر في مصر قبل ٥ سنوات الأهداف النووية لكل من مصر وإسرائيل وقامت الدنيا ولم تقعد- ولن تقعد- لمجرد إعلان إيران عن بدء إجرائها بعض عمليات تخصيب اليورانيوم لأغراض

---

١) عن مقال لطارق حسن السقا -بتصرف

سلمية ووصفت كوندا ليزا رايس إيران بأنها البنك المركزي الرئيسي للإرهاب في العالم بينما بلغ الرضا السامي عن البرنامج النووي

الإسرائيلي مداه لدرجة أنها لم تتعرض من قريب أو من بعيد لخطورته وبعد إعلان مصر المفاجئ عن نيتها دخول مجال الطاقة النووية أعلن ديفيد ويلش مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط رضا بلاده السامي عن المشروع النووي المصري وقال إن واشنطن لا تشعر بقلق تجاه البرنامج النووي المصري وبذلك وضعت الولايات المتحدة كل من مصر وإسرائيل تحت مظلة الرضا السامي ولكن شتان بين دوافع الرضا الأمريكي عن الأهداف النووية المصرية و الأهداف النووية الإسرائيلية فمن المعلوم أن هناك قائمة طويلة من المحرمات تفرض على هذه الأمة من بين هذه المحرمات عدم السماح لأي من البلدان العربية والإسلامية بامتلاك برامج نووية حقيقية تمثل قوة ردع في المنطقة بينما امتلاك إسرائيل للسلاح النووي أمر عادي وطبيعي ومن هذا المنطلق وقفت إسرائيل ومعها صبيان الصهيونية في العالم طيلة الخمسين سنة الماضية أمام كل محاولات العرب والمسلمين لامتلاك سلاحا نوويا ومن هنا جاءت سلاسل الاغتيالات الطويلة لعلماء الذرة العرب والمسلمين في الداخل والخارج ومن هنا كانت معارضتهم لامتلاك إيران للفكر النووي و حطموا البرنامج النووي العراقي وتآمروا علي البرنامج النووي الليبي وأجهضوا البرنامج النووي المصري في عهد عبد الناصر وبالتوازي مع ذلك طورت إسرائيل قوتها النووية حتى أصبحت القوة السادسة في العالم وانه لمن المفيد في هذه الظروف أن

نسترجع تصريحات الفني النووي الإسرائيلي مردخاي فانونو الذي عمل في مفاعل ديمونة لمدة ١٠سنوات والذي دعم معلوماته بعدد ٦٠صورة من داخل المفاعل والتي قال فيها إن إسرائيل تملك مخزونا من القنابل النووية يتراوح عددها ما بين١٥٠ ـ ٢٠٠ قنبلة انشطارية أصغر حجما وأشد تأثيرا من قنبلتي ناجازاكي وهيروشيما ولكي نوضح حجم الميزانية المرصودة للبرنامج النووي الإسرائيلي نسترجع هنا أيضا ما يقوله خبراء الذرة بالأمم المتحدة الذين يعتبرون التكلفة لفعلية لصنع قنبلة واحدة حوالي ١٠ر٤ مليون دولار أمريكي مما يبين حجم الميزانية المرصودة للبرنامج النووي الإسرائيلي ولقد أوضحت تصريحات مردخاي فانونو والتي أدت إلى اختطافه واعتقاله فيما بعد لمدة ١٨سنه بسبب إفشائه هذه الأسرار النووية الخطيرة مدى الخطر الذي يهدد الأمة نتيجة هذا التفوق الإسرائيلي خاصة بعدما وضعت إسرائيل عدة أهداف حيوية عند الاضطرار لاستخدام السلاح النووي أهمها تدمير :

١ـ السد العالي في مصر

٢ـ سد الفرات في سوريا والعراق

٣ـ مدن القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسوان وبورسعيد في مصر

٣ـ مدن دمشق وحلب واللاذقية في سوريا

٤ـ مدن بغداد والبصرة والموصل في العراق

٥ـ مدن عمان والزرقا وإربد في الأردن

٦- مدن الرياض وجده ومكة والطائف في السعودية

٧- مدن طرابلس وبني غازي في ليبيا

٨-الآبار والمنشات النفطية في السعودية ودول الخليج وليبيا والعراق .

وفي ظل هذا الرعب النووي المحيط بأمتنا ، يخرج علينا قادة مصر بفكرة برنامج نووي اقل ما يوصف به انه برنامج مرتعد برنامج خائف مهزوز يسعى كل من له علاقة بالموضوع إلى التصريح على استحياء بان البرنامج سلمي من الألف إلي ما بعد الياء فهذا رئيس هيئة الطاقة الذرية يؤكد إن مصر تسير في برنامجها النووي السلمي بوضوح كامل وأن المحطة النووية المزمع إنشاؤها لا تستطيع إنتاج قنبلة ذرية وهذا وكيل لجنة الصناعة بمجلس الشعب يؤكد أن المشروع سيكون قاصرا علي إنتاج الكهرباء لتجنب الدخول في صدامات سياسية مع الولايات المتحدة أو غيرها كما يحدث حاليا في إيران يأتي ذلك في الوقت الذي لم يخف فيه قادة إسرائيل يوما بأن جميع العواصم العربية من مراكش إلى بغداد رهينة يد إسرائيل، وأن إسرائيل تستطيع أن تدمر المنطقة العربية عدة مرات بفضل سلاحها النووي وإن كنا نرى أن تسريب هذه الأخبار عن قوة إسرائيل النووية ما هو إلا نوع من استعراض العضلات ، وهو فن من فنون الحرب النفسية يعرفه القاصي والداني ولكن تهدف إسرائيل من وراء تطوير قدراتها النووية إلى تحقيق العديد من المكاسب

الإستراتيجية للدولة العبرية منها :-

١- دفع بعض القادة العرب المستسلمين إلى التوقيع على اتفاقيات مهينة بحجة أنه لم يعد ممكنا للحرب التقليدية التوصل إلى تحرير الأرض .

٢- تشجيع يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين وبعث الطمأنينة في نفوسهم .

٣- رفع الروح المعنوية للسكان اليهود في الكيان الصهيوني .

٤- إيقاف حركة النزوح التي تشتد بعد كل حرب تكثر فيها الضحايا .

٥- إيهام الكيان الصهيوني أن الردع النووي سينهي كل المخاوف الأمنية المتعلقة بإسرائيل كحدود .

٦- إيهام الرأي العام العربي بأن التوازن الإستراتيجي مازال بعيد المنال بين القوتين .

ومع كل هذا فهناك رعبا يسيطر على الإدارة الإسرائيلية من مجرد تفكير أي من الدول العربية أو الإسلامية لامتلاك السلاح النووي ويجمع المختصون على أن الرعب الإسرائيلي مفاده أن إسرائيل دولة ليست ذات عمق استراتيجي فعرضها لا يزيد عن عشرات الكيلومترات من البحر المتوسط وحتى الحدود الأردنية وسكانها يتجمعون بكثافة على الشريط الساحلي الذي لا يزيد عرضه عن ١٥ كيلومتر وهذا يعني أنها لا تستطيع احتمال أية ضربة نووية لأنها ستكون القاضية بالنسبة لها بينما يستطيع العرب احتمال أكثر من عشرة ضربات نووية ويبقى لديهم من يستطيع

الوقوف لمحاربة إسرائيل وبكلمة مختصرة كما يقول الأستاذ عرفات حجازي يمكن للعرب القضاء على إسرائيل بضربة نووية واحدة ، بينما لا يستطيع الإسرائيليون التخلص من العرب بعدة ضربات و يجمع الخبراء على أن السلاح النووي في العالم ليس الهدف الأول منه الاستخدام في ساحات الحروب والمعارك ، قدر ما هو سلاح ردع في المقام الأول ، وهذا ما نراه في الحالة الهندية الباكستانية فكلا الدولتين تملكان سلاحا نوويا ولكن لا تجرؤ أي منهما على استخدامه ضد الأخرى لأن كل دولة لديها ما يجعل الأخرى تفكر ألف ألف مرة قبل استخدام ترسانتها النووية ضد الأخرى وبالتالي خلقت القوة النووية حالة من التوازن بين الدولتين ولعل هذا ما يفسر لنا سر الذعر الأمريكي والصهيوني من امتلاك إيران للأسلحة النووية أما حينما تنفرد قوة ما بتفوق نووي على جيرانها فان هذا يكون مدعاة للابتزاز ، وهذا ما نراه في الحالة الإسرائيلية فقد لوحت إسرائيل باستخدام السلاح النووي أكثر من مرة وكان ذلك على سبيل الابتزاز ليس إلا فعندما قام الجيش المصري بعملية العبور العظيمة ، وتدميره لأكبر الحصون الإسرائيلية الذي كان يعرف بخط بارليف، توجه موشى دايان وزير الحرب في ذلك الحين إلى رئيسة الوزراء جولدا مائير وقال لها إنه يخشى الآن من خراب الهيكل الثالث، وطلب منها إذنا باستعمال السلاح النووي وقد قبلت جولدا مائير في البداية الطلب ، وجرى بالفعل نقل ١٣ رأسا نوويا من

النقب إلى الجبهتين في سيناء لمواجهة القوات المصرية، وفي الجليل لمواجهة القوات السورية وكانت هذه الرؤوس من طراز بريجو إلا أن الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته اليهودي هنري كيسنجر أجريا اتصالا بجولدا مائير وأبلغاها أن السوفيت تلقوا علما بنقل هذه الرؤوس النووية وأن استعمالها سينقل الحرب إلى مواجهة بين الدولتين أمريكا والاتحاد السوفيتي وأمام هذا التهديد ، وأمام هذا التلويح باستخدام السلاح النووي ومقابل هذا الابتزاز قامت الحكومة الأمريكية بعمل جسر جوي ما بين القواعد الأمريكية والقواعد الإسرائيلية وقامت أمريكا بتزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة العسكرية التقليدية والتي استطاعت في النهاية إقامة التوازن مع القوات العربية بل والتفوق عليها مما حدا بالرئيس السادات المطالبة بوقف إطلاق النار مصرحا بأنه لا يستطيع أن يحارب الولايات المتحدة وفي التسعينات مارست إسرائيل الابتزاز النووي إبان حرب عاصفة الصحراء ١٩٩١م عندما صرحت للولايات المتحدة أنها تنوي استخدام سلاحها النووي ضد أهداف محددة في العراق ردا على قيام الأخيرة بقصف بعض الأهداف الإسرائيلية بالصواريخ ولقد أصاب أمريكا هذا القرار بالذعر فهي كانت تسعى بشتى الطرق للحفاظ على شكل التحالف القوي والمكون من ٣٢ دولة ، وتصرف مثل هذا كفيل بتحطيم هذا التحالف وأمام هذا التلويح، وأمام هذا الابتزاز قامت أمريكا بإمداد إسرائيل بمزيد من العتاد الحربي علاوة على

صفقة صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ ، وخرجت إسرائيل أكبر المستفيدين ولن يتوقف هذا الابتزاز مستقبلا طالما انفردت إسرائيل بتفوقها النووي .

إن ولادة برنامج نووي مصري في ظل هذا المحيط، ، يجعلنا نتساءل لصالح من تدخل مصر المجال النووي و هي تصر على أن برنامجها سلمي، وسلمي من الألف إلى ما بعد الياء؟.

البرنامج النووى العراقى

شهد التسلح العراقي تطوراً واسعاً في عهد الرئيس صدام حسين الذي أمر بانجاز برنامج نووي سري في العراق بعد أشهر من العدوان الإسرائيلي الذي دمر مفاعل تموز في ١٩٨١ رغم أن البرنامج كان لا يزال سلمياً حيث أن العلماء العراقيين تمكنوا وحدهم من تخصيب اليورانيوم كهرومغناطيسياً دون مساعدة أجنبية، غير أن هذا البرنامج دمر تماماً بعد دخول المفتشين الدوليين العراق ويعود الطموح العراقي لامتلاك السلاح النووي وتحقيق انعطاف قوي في البناء العسكري إلى عام ١٩٥٩ أي بعد عام من ثورة ١٩٥٨ وتم توقيع اتفاق أولي مع الاتحاد السوفييتي السابق وذلك من أجل التعاون النووي وفى١٩٦٠ تم التوقيع على بروتوكول نهائي لبناء مفاعل نووي تجريبي صغير للأغراض السلمية بطاقة ٢ ميجاواط في التويثة، بين العراق والاتحاد

السوفييتي وبالفعل سلمت موسكو بغداد اليورانيوم ٢٣٥ المخصب بنسبة عالية وبادرت بتأهيل وتدريب وتعليم خبراء عراقيين لإدارته ومنذ بداية السبعينات التفت العراقيون إلى فرنسا للحصول على التقنيات الغربية المتقدمة والمتطورة في مجال التسلح النووي وجاءت زيارة جاك شيراك إلى بغداد في ديسمبر عام ١٩٧٥ عندما كان رئيسا للوزراء لتكلل التعاون الفرنسي العراقي في صورة مفاعل يعمل بالماء المخفف واليورانيوم المخصب بنسبة ٩٣% ولكن المفاجأة التي صدمت العراقيين بحق، هي أن طائرات صهيونية محملة بقنابل ذات أنواع مختلفة دمرت المفاعل النووي العراقي حلم العراق في توازن القوى مع إسرائيل.

إن ما حذر منه البروفسور اليهودي إسرائيل شاحاك في كتابه أسرار مكشوفة سياسات الكيان الصهيوني النووية والخارجية قد تجسد واقعا مؤلما فقد قال في الصفحة ٥٦ من الكتاب أشعر أن من الواجب تذكير القراء من غير الصهاينة أنه في حين أن الاستراتيجيات الإسرائيلية إقليمية في توجهها فإن اهتمامها بالفلسطينيين ثانوي فالحقيقة أن قمع الفلسطينيين لا يهم، لأن هم الاستراتيجية الإسرائيلية في نهاية الأمر هو فرض سيطرتها على كامل الشرق الأوسط من خلال انفرادها بسياستها النووية وقد استغلت إسرائيل للهيمنة وتطبيق سياستها التي ذكرها

البروفسور اليهودي الحرب العراقية الإيرانية ونقاط ضعف خطيرة في حماية المفاعل العراقي واستثمرت المعلومات والصور التي تلقتها من وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، وهي الوكالة التي تختص بالعمل على تحقيق السياسة الأمريكية في اعتباراتها القائمة على أن إسرائيل هي الحليف الأوثق للولايات المتحدة، حيث ثبت قيامها بتزويد إسرائيل بصور المفاعل ومعلومات تحدد موقعه عن طريق رصده بالأقمار الصناعية وكان لهذه المعلومات الدور الكبير في نجاح الغارات الإسرائيلية ولم يتوانى العلماء الفرنسيون عن تزويد إمداد إسرائيل بالمعلومات وخاصة عالم فرنسي كان من ضمن قائمة العلماء الأجانب الذين شاركوا في بناء هذا المفاعل وأشرفوا عليه.. وكانت بداية ذات اليوم المشئوم مباراة لكرة القدم بين فريقين من الجنود المكلفين بحماية المفاعل في أرض مجاورة لموقعه وفي نفس الوقت كانت الطائرات الإسرائيلية تعد العدة لمسافة طويلة من فلسطين إلى العراق محملة بقنابل ضخمة لها قدرة تفجيرية هائلة وعبر قصف سريع وبفضل، كما قلنا، المعلومات والصور الدقيقة لجهاز ال- سي آي إيه والعلماء الفرنسيين تم تفجير المفاعل النووي وما أكثر ما قيل بعد تدمير مفاعل تموز وذكرت جريدة الوفد المصرية قبل خمسة عشر عاما في مقال لمحمد جلال كشك أن ضرب المفاعل النووي العراقي كان نتيجة اتفاق مسبق أو صفقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي كشرط

لمعاونة العراق في حربه مع إيران ونسب التدمير لإسرائيل كجزء من الدعاية لرفع شعبية صدام حسين في العالم العربي والإسلامي وتشويه صورة إيران لكي تبدو كأنها شريك في المجهود الحربي مع إسرائيل ضد العراق وسيق ضمن هذا الإطار التأكيد على عدم قيام القوات الجوية أو المدفعية المضادة للصواريخ بالتصدي للطائرات الإسرائيلية.

وعندما استأنف صدام حسين نشاطه النووى مرة أخرى كان عقابه تدمير بلده وإعدامه وقتل شعبه واحتلال البلاد وتغيير سياساته الدينية من سنة إلى شيعة هذه هى العلاقة بيننا كعرب مع أمريكا

النووى السعودى

أدى النزاع الإيراني الغربي المتصاعد مؤخراً بسبب سعي إيران لامتلاك برنامج نووي تدعي أنه مخصص للأغراض السلمية فحسب إلى تعزيز مخاوف دول المنطقة، وبالذات الخليجية منها، من حيازة الدول المجاورة للتكنولوجيا النووية، واحتمال قيام سباق نووي بما له من أبعاد عسكرية وأمنية على دول المنطقة، في ظل امتلاك إسرائيل لترسانة نووية عسكرية معروفة، واحتقان أزمات المنطقة وتصاعد التهديدات الاستراتيجية التي نعرفها والآن كبرى الدول الخليجية المملكة العربية السعودية لم تكن بعيدة عن هذه الأحداث، إذ اعتبر كثير من المحللين

الغربيين أن إعلان المملكة العربية السعودية عن رغبتها في تطوير برنامج سلمي للطاقة النووية تحت مظلة التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتوقيعها منتصف العام المنصرم لاتفاقية تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص هذا الشأن، ما هو إلا سير في اتجاه امتلاك التقنية النووية أسوة بدول الجوار الإقليم الهند، باكستان وإسرائيل وقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث الصادرة في الغرب مؤخراً تحليل المحفزات والمعوقات التي تقف أمام امتلاك المملكة العربية السعودية للتكنولوجيا النووية، ومنها على سبيل المثال دراسة الباحثة في مركز جيمس مارتن لدراسات منع الانتشار النووي كيت أملن والمعنونة بـهل ستمتلك المملكة العربية السعودية أسلحة نووية؟

تشير الدراسة بوضوح إلى افتقار السعودية إلى الموارد الطبيعية والقدرات التكنولوجية والخبرة العلمية اللازمة لتطوير برنامج متقدم يخولها سواء لحيازة سلاح نووي أو مجرد امتلاك الطاقة النووية، وترى الباحثة إمكانية قيام السعودية إزاء ذلك بشراء تلك التقنية بشكل كامل من حليفتها باكستان ذات الباع في كيفية إنتاج الطاقة والسلاح على حد سواء إلا أن ذلك قد يعوقه مخاوف الحكومة السعودية من مواجهة عزلة دولية محتملة قد تنجم عن مثل هذه الصفقة مع باكستان، وما قد يلحقه ذلك من أضرار بعلاقاتها وسمعتها السياسية والاقتصادية ويعتبر كثير

من المحللين الاعتبارات الأمنية هي المحفز الأساسي وراء احتمال سعي المملكة العربية السعودية لامتلاك السلاح النووي، اعتمادًا على افتراض أن الأسلحة النووية ستجعل السعودية أكثر قوة وردعًا للأعداء، ولكن حتى الآن لا تشير تصريحات المسئولين السعوديين أو حتى الأفعال السعودية ذات الصلة، إلى أن مثل هذه العوامل تدفع المملكة إلى السعي نحو امتلاك الردع النووي، أو أن مثل هذه العوامل قادت السعودية في السابق لتطوير أسلحة نووية ولكن، ما الذي يحفز السعودية لامتلاك التقنية النووية أكثر من ذي قبل؟.

إن العامل الأمني يشكل في الآونة الأخيرة هاجساً مهماً للحكومة السعودية، فامتلاك السعودية لثروات طبيعية ونفطية على مساحة كبيرة مكشوفة تقدر بحوالي المليوني كيلو متر هي مساحة السعودية يجعلها أكثر عرضة للهجمات التي عانت منها مؤخراً بشكل متزايد يضاف إلى ذلك موقع السعودية الجغرافي في منطقة متوترة ومحتقنة بأزمات ونزاعات خطيرة وطويلة يفرض عليها، من الناحية الأمنية حماية حدودها ومقدراتها من عواقب أي نزاع أو حرب محتملة وعلى الرغم من امتلاك السعودية لترسانة معقولة من الأسلحة التقليدية المتقدمة، إلا أن قدراتها العسكرية التقليدية لا تزال أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى في المنطقة، وذلك نظرًا لقلة عدد سكانها كما ترى

الدراسة أن نجاح إيران في امتلاك أسلحة نووية أو حتى برنامج نووي سلمي، سوف يدفع السعودية إلى منافسة إيران والسعي لامتلاك ما تملكه إيران في ظل التنافس البارد بين الدولتين على زعامة العالم الإسلامي، وبسط النفوذ على المنطقة، فضلاً عن انعكاسات ذلك على الأمن القومي السعودي ورغم ذلك، تؤكد الباحثة على أنه لا يوجد دليل مادي ملموس على أن القادة السعوديين قد قرروا بالفعل امتلاك التقنية النووية كرد فعل على أنشطة إيران النووية، ولكن إذا نجحت إيران في امتلاك أسلحة نووية، فإن الموقف السعودي قد يتغير، على حد تعبير الباحثة وترى الدراسة أن إسرائيل محفزا محتملاً للسعودية نحو امتلاك السلاح النووي في بعض الأحيان، إذ تمثل إسرائيل النووية تهديداً حقيقياً للسعودية إذ ترفض الحكومة السعودية الاعتراف رسميًّا بإسرائيل، وتطالبها بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وترى السعودية في الترسانة النووية الإسرائيلية عقبة أساسية أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي يبرر سعي المملكة المحتمل مستقبلاً لامتلاك التقنية النووية وترى الباحثة أن هناك المزيد من العقبات التي تقف أمام سعي السعودية لامتلاك سلاح نووي، منها علاقات السعودية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فالسعودية قد لا ترغب في امتلاك أسلحة نووية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى توتير علاقاتها مع الولايات المتحدة، المورد الرئيس للأسلحة التقليدية للمملكة وتتمثل العقبة الثانية في الإدانة الدولية التي

ستواجهها السعودية نتيجة القلق من أن يحدث مثل هذا الأمر ضررًا كبيرًا بعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى، وقدرتها على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل البلاد فضلاً عن أن السعودية عضو بمعاهدة منع الانتشار النووي منذ عام ١٩٨٨، ووقعت العديد من الاتفاقيات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٥ وتستنتج الدراسة في نهاية المطاف أنه بالنظر إلى الوضع الأمني الحالي، فإن السعودية لن تميل إلى تطوير أسلحة نووية في المدى القصير، لأن تكلفة تطوير مثل هذه الأسلحة تفوق المحفزات الأمنية الباعثة عليها، لكنها تؤكد على وجود ثلاثة عوامل قد تغير الموقف السعودي الحالي يتمثل أولها في احتمال توتر العلاقات السعودية الأمريكية، مما سيدفع السعودية إلى السعي نحو تطوير الأسلحة النووي لردع أي عدوان خارجي واحتمال نجاح إيران في امتلاك ترسانة نووية ويتمثل العامل الثالث في تغير توجه القيادة السعودية نفسها، الذي قد يحدث تحولاً في الإدراك للمكاسب الناجمة عن تطوير أسلحة نووية ويبدو أن عوامل التحفيز أو التثبيط المحتملة ترتبط بشكل أوثق بمجريات الأحداث وتفجر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ومدى قدرة الحكومة السعودية على إدارة ملفات الصراع والاحتقان التي ما لم تجد منفذاً للحل، سوف تفضي دون أدنى شك إلى إعلان سباق جديد للتسلح لا تكون الأسلحة النووية فيه أول المغريات، ولن تكون آخرها بكل تأكيد

وهكذا نرى أن حرص السعودية على شكل علاقاتها مع أمريكا قد يمنعها من محاولة إنتاج النووى ٠

النووى الليبى

بعد تسعة أشهر من مفاوضات سرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا أكدت ليبيا في خطوة مفاجئة تخليها عن أي برنامج لأسلحة الدمار الشامل وبناء على المحادثات التي أجرتها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن المسئول عن ضمان السلم والأمن الدوليين، فقد قررت بارادتها الحرة التخلص من هذه المواد والمعدات والبرامج وان تكون خالية تماما من الأسلحة المحظورة دوليا كما قررت الاقتصار على الصواريخ ذات المدى المطابق للمعايير المتفق عليها في نظام المراقبة ام تي سي آر وستتخذ هذه الخطوات بطريقة واضحة يمكن اثباتها بما في ذلك قبول مراقبة دولية عاجلة والغريب أن القذافى فى مقابلة له مع محمد البرادعى قال لقد نصحنا أبو علاء (يعنى حسنى مبارك)بالتخلص من النووى ثم عاد معمر القذافي وقال إن ليبيا تشعر بخيبة أمل لأن أمريكا وبريطانيا تخلتا عنها ولم تعوضانها بشكل ملائم عن وقف برنامجها النووي وشكا القذافي، في مقابلة مع بي يي سي، من

أن الدولتين لم تساعدا بلاده ، كما وعدتا ، في تحويل برنامجها النووي للأغراض السلمية

النووى السورى

أقرت وثيقة يزمع موقع ويكليكس نشرها على مسئولية إسرائيل عن تدمير المفاعل النووي السوري في منطقة دير الزور عام ٢٠٠٧ الأمر الذي لم تتبناه إسرائيل رسمياً وبقي طي الكتمان الرسمى وجاء في وثيقة على شكل برقية أرسلتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزارايس عام ٢٠٠٨ إلى السفارات الأمريكية في أنحاء العالم المفاعل دمر وبشكل لا يمكن إصلاحه قبل أسابيع فقط من تشغيله وتعتبر هذه الوثيقة عمليا أول إقرار رسمي ومفصل بمسئولية إسرائيل بما في ذلك المعلومات التي تم جمعها قبل العملية والتعاون الأمريكي الإسرائيلي بهذا الشأن والنتائج التي تبادلتها الدولتان مثل قرار حكومة إسرائيل مهاجمة المفاعل والخشية من حرب سورية كرد فعل على العدوان، كما جاء في وثيقة رايس التي أنهت كلامها بالقول أنها لا تستطيع نشر هذه المعلومات حالياً خشية التسبب بمواجهة سورية إسرائيلية واعتبر الجزء الأول من البرقية سرياً لذلك احتوى على معلومات مفصلة وغير مسبوقة أرغب بإعلامكم أن هدف الهجوم الإسرائيلي كان تدمير المفاعل النووي الذي أقامته سوريا في منطقة صحراوية تقع شرق البلاد والمعروفة باسم

الكيبار وانتهت المهمة الإسرائيلية بالنجاح التام وتم تدمير المفاعل دون أية فرصة لإعادة إصلاحه وأنهت سوريا إخلاء الموقع وأبعدت كل الأدلة التي تبين ما كان قائما في المنطقة وأنشأت مكانه بناية جديدة ونحن على ثقة تامة مبنية على أدلة قوية أن كوريا الشمالية ساعدت سوريا في بناء المفاعل لهذا قررنا أن نشارككم المعلومات الخاصة بهذا الموضوع خاصة وان المفاعل كان على مسافة أسابيع فقط من تحوله إلى مفاعل نشط وأن المعلومات التي تحدثت قبل فترة عن اقتحام جنود سيرت متكال الموقع السوري قبل تدميره بفترة هناك ما يعزز صحتها وفصلت رايس في برقيتها المعلومات الاستخبارية التي جمعت قبل الهجوم، قائلة أن خبراء الاستخبارات التابعين لنا على قناعة بان المنشأة التي كانت هدفا للهجوم الإسرائيلي ما هي سوى مفاعلا نوويا من ذات الطراز الذي بنته كوريا الشمالية وأن المخابرات الأمريكية وظفت جهودا مكثفة وعلى مدى أشهر طويلة حتى تتحقق من المعلومات التي زودتنا بها إسرائيل ولجمع مزيد من المعلومات بطرقنا ومصادرنا الخاصة.

معاهدة منع الانتشار النووى تطبق على الضعفاء

أن إسرائيل اعتمدت سياسات القوة مع دول الشرق الأوسط، فقامت بعملية نشر واسعة لعناصر قوتها النووية ميدانيا، بحيث تكون جاهزة للاستخدام وتطول جميع العواصم والمدن الرئيسية العربية والمنشآت النووية الإيرانية والباكستانية والقاهرة والسد العالى وفى الوقت الذى تشير فيه معظم التحليلات والتقارير الدولية للدراسات الاستراتيجية إلى أن إسرائيل قد اندفعت فى عملية تطوير قوتها النووية إلى مدى لم يكن متوقعا أنها ستصل إليه.

فهل تستطيع إسرائيل استخدام القوة النووية ضد مصر والأردن وسوريا؟ ماذا عن تصريحات قادة الكيان الصهيونى بأن إسرائيل لن تسمح لأى دولة عربية بأن تطمح فى الحصول على السلاح النووى ؟

وما مدى قدرة الصواريخ العربية التى تحمل رؤوسا كيماوية وجرثومية لردع المعتدى؟ وهل هناك إمكانية لامتلاك سلاح نووى عربى ؟ ومن حق كل دولة البحث عن رادع لديها لأى عدوان يتهددها فما المخرج للإفلات من الحصار الأمريكى والتهديد الإسرائيلى ؟أسئلة طرحت على الفريق سعد الدين الشاذلى رئيس أركان القوات المسحة المصرية فى حرب أكتوبر المجيدة فقال لنا أن نأخذ من تجربة باكستان

نموذجا يحتذى به لم تترك الهند تسيطر نوويا على جنوب آسيا مثلما فعلت إسرائيل فى الشرق الأوسط، وتفرض على العرب ما تريده وان امتلاك باكستان للردع النووى أدى إلى احداث استقرار بمنطقة جنوب أسيا والمعلومات المعلنة والمتاحة لنا قبل إجراء التفجيرات النووية الهندية هى أن كل من الهند وباكستان لديهما القدرات لتصنيع القنبلة النووية ولكن هناك فرق بين المعلومات المعلنة والحقيقة، وتحقق لنا ذلك عندما قامت الهند بالتفجيرات النووية الأخيرة أما هذه الحقيقة بالنسبة لباكستان فهى فى دور الافتراض وتصريحات رئيس وزراء باكستان بأن بلاده تستطيع إجراء تفجير نووى فنحن نرحب بذلك إلى أن يتم وإنى أناشد باكستان عدم الاستجابة والرضوخ للضغوط الأمريكية التى تسعى لمنع باكستان من إجراء تفجيرات نووية.

المشكلة أننا ننسى حقائق معروفة منذ سنوات طويلة ونعلم أن إسرائيل منذ ١٩٧٥ لديها قدرات نووية إجمالى قوتها التفجيرية مليون طن من مادة تى. إن. تى ومن يمتلك هذه الإمكانيات يمتلك قوة الاستخدام ويستطيع أن يستخدمها متى يشاء والمفترض أن هذه الحقيقة بعلمها كل الزعماء العرب وكان لابد من امتلاك الدول العربية لنفس هذه الإمكانيات التى تملكها إسرائيل.

ولا شك أن الأسلحة الكيماوية والجرثومية قوية إذا قورنت بالأسلحة التقليدية، وهناك معاهدات دولية تحرم استخدام الأسلحة النووية وللأسلحة الكيماوية قوة تدميرية ونفسية أكثر من الأسلحة التقليدية ولا تصل لمستوى الأسلحة النووية وعن قدرة الأسلحة الكيماوية على تشكيل رادع لإسرائيل يجعلها تتردد قبل استخدامها السلاح النووى فليس بالقدر الكافى من الردع وعلى سبيل المثال عند إسرائيل سلاح قوته التدميرية يعادل مائة مرة ما تملكه القوة العربية، ومن هنا فغن الردع يكون من جانب من يمتلك السلاح الأقوى.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن أمن إسرائيل وترتبط معها باتفاق استراتيجى، وعلى الرغم من التفوق الإسرائيلى المطلق على جميع الدول العربية فإن الولايات المتحدة مارست ضغوطا لعدم امتلاك العرب للأسلحة النووية فكيف يمكن الإفلات من الحصار الأمريكى والتهديد الصهيونى ؟يقول الفريق الشاذلى رحمه الله من حق أمريكا أن تمارس ضغوطا على الدول العربية لإرغامها على اتباع السياسة الأمريكية، ومن حق الدول العربية أن ترفض هذه الضغوط التى ليست فى مصلحتها وأمنها وكان الأجدر بالزعماء العرب رفض هذه الضغوط مادامت تعرض أمنهم للخطر وكان خطرا كبيرا توقيع الأقطار العربية على معاهدة منه الانتشار النووى، ولقد انتقدت بشدة تراجع

الموقف العربى نتيجة الضغوط الأمريكية على البلاد العربية بما فيها مصر لتعديل مطلبها بشأن ضرورة توقع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووى، وكنت أشيد فى حديث مع ديفيد هيرست الكاتب المعروف عام ١٩٩٥ بالموقف العربى الموحد وأشجع الموقف المصرى على رفض التوقيع، وفوجئنا بالتراجع واكتفى العرب بعد التوقيع على المعاهدة بالمطالبة بضمانات أن إسرائيل لن تستخدم السلاح النووى فى أى حرب مع العرب وإنى إناشد زعماء البلدان العربية والإسلامية اتخاذ التفجير النووى الهندى ذريعة للانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووى لأن هذه المعاهدة لا تطبق إلا على الضعفاء والباب مفتوحا للانسحاب من هذه المعاهدة إذا كان القادة العرب يفكرون فعلا فى الخروج من الحصار والضغوط وأن يجعلوا مصلحة الأمن العربى فوق كل شئ فعندما يتعلق الأمر بأمن الدولة وأمن الأمة العربية، فلا يجوز أن نتكلم عن العقوبات الدولية التى يمكن أن توقع علينا نتيجة التزامنا بموقف الأمن العربى .